المشهور الموصوف بالكمال وشوى هو الموصوف بالبلاغة
وهذا المنع بسديد في قولنا حقايق الاشياء ثابتة وواجب الوجود ليس ه
موجود لان المراد به ان المسمى بحقايق الاشياء ثابتة في الواقع
اى كل ما نسميه حقيقة من الحقايق ونطلق عليه اسما من الاسماء كالارض
والسماء وغيرها اشياء موجودة في الخارج فظهر ان ليس المراد
ما هو المراد بذلك على ما لا يخفى متعلق بالبناء المقدر اى بناء على ما لا يخفى
وتحقيق ذلك اى الجواب المذكور ان الشئ قد يكون له اعتبارات مختلفة الشئ ه
يكون الحكم عليه اى على ذلك الشئ مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات
دون البعض كالانسان اذا اخذ من حيث انه جسم كان الحكم عليه اى
على الانسان بالحيوان مفيدا واذا اخذ من حيث انه حيوان ناطق كان
ذلك لغوا يعني لو كان السامع عالما بالانسان من حيث انه جسم يفيد الحكم
بالحيوانية ولو علمه من حيث انه حيوان ناطق لا يفيد لان الموضوع يشتمل
على المحمول والحكم كذا في قولنا حقايق الاشياء ثابتة وواجب الوجود
موجود فان الحقايق وواجب الوجود اذا اخذ من حيث انهما موجودان
في الخارج يكون الحكم عليهما بالثبوت والوجود الخارجيين ولم يكن
الحكم المذكور لغوا بل كان مفيدا والعلم بها اى بالحقايق من تصوراتها
من بيان علم والتصديق بها وباحوالها اى كونها اعيانا واعراضا

والضماير

٢٥

والضماير كلها راجع الى الحقايق لما ورد عليه ان المقصود هو الاستدلال
بثبوت الحقايق على الصانع فيجب ارجاع الضمير الى الثبوت ليتحقق العلم
بتعميم ه به اشار به الى دفعه بتعميم العلم الى تصوراتها والتصديق بها
وباحوالها والثبوت يرجع الى الثبوت الاحوال الثابتة كلها فيلزم
العلم به وقد يستدل على صفات الصانع بخصوص الاقوال الثابتة
فلا بد من التعميم بغير الثبوت متحقق اى موجود في الذهن عند
القائلين بالوجود الذهني او ثابتة في نفس الامر كثبوت الاضافة عند
من لم يقل به وهم جمهور المتكلمين وقيل انه موجود في الخارج عند
من لم يقل به وهو خطا لان القائل بوجود العلم انما قاله بواسطة
وجوده في النفس لا بالذات حيث قال العلم موجود في الذهن والذهن
موجود في الخارج فينتج ان العلم موجود في الخارج لكنه مردود لان
وجود العلم في الذهن وجود ظلي ووجود الذهن في الخارج وجود
اصلي فلا ينتظم القياس انتظامه في قولك الدر في الحقة والحقة في البيت
وقيل المراد من قوله العلم بها العلم بثبوتها اى بثبوت حقايق الاشياء
يعني قال بعض العلماء انه ذكر فيما سبق شيئان الاول قوله حقايق الاشياء
والثاني الثبوت المذكور ضمنا في قوله ثابتة ولا يجوز ان يكون الضمير الذي في
قوله بها عائدا الى قوله حقايق الاشياء لان الاسناد الكلام في قوله الاشياء